



الحاكمة كاثيري هوكون

للتنشر فوراً: 2026/4/7

الحاكمة هوكون تبرز النجاح في مكافحة التمييز السكني خلال شهر الإسكان العادل

منحت شعبة حقوق الإنسان في ولاية نيويورك في عام 2025 ما يقرب من 1 مليون دولار كتعويضات مالية لضحايا التمييز في السكن

في أعقاب الاستثمارات التاريخية التي قامت بها الحاكمة هوكون، أظهرت وحدة التحقيقات الإسكانية التابعة للقسم زيادة كبيرة في حل القضايا السنوية

تشمل إجراءات الإنفاذ أيضاً تغييرات في سياسات الإسكان، وموارد مكافحة التمييز المقدمة للمستأجرين، وغيرها من سبل الانتصاف المهمة.

سيتم إضاءة معالم الولاية باللون الأزرق احتفالاً بشهر الإسكان العادل

[سجل هنا](#) لحضور مؤتمر الإسكان العادل الذي تنظمه الشعبة في 28 أبريل/ نيسان

أعلنت الحاكمة Kathy Hochul (كاثيري هوكون) اليوم عن إحراز تقدم كبير في جهود الولاية لمكافحة التمييز في السكن، مشيرة إلى أن قسم حقوق الإنسان في ولاية نيويورك (New York State Division of Human Rights) منح في عام 2025 ما يقرب من 1 مليون دولار كتعويض مالي للأفراد الذين قدموا شكاوى تتعلق بالتمييز في السكن إلى الوكالة، وأجرى تغييرات على السياسات والإجراءات التي من شأنها الحد من الإجراءات التمييزية المستقبلية من قبل مقدمي خدمات الإسكان ووكلائهم. منذ أن تولت الحاكمة Hochul (هوكون) منصبها في عام 2021، ضاعفت وحدة التحقيقات السكنية (Housing Investigations Unit, HIU) التابعة للوكالة عدد قراراتها السنوية في القضايا بأكثر من ثلاثة أضعاف، وحصلت على زيادة تزيد عن خمسة أضعاف في إجمالي التعويضات المالية السنوية الممنوحة لضحايا التمييز في السكن.

"إن إدارتي تركز تركيزاً شديداً على الحفاظ على سلامة سكان نيويورك وجعل نيويورك أكثر ملاءمة للعيش"، قالت الحاكمة Hochul (هوكون). "إن منع التمييز في السكن وغيره من الممارسات غير العادلة في مجال الإسكان أمر بالغ الأهمية لتحقيق كلا الهدفين. لا ينبغي منع أي شخص من إيجاد منزل آمن وبأسعار معقولة بسبب التمييز أو غيره من الممارسات غير العادلة في مجال الإسكان، وستواصل ولاية نيويورك الدفاع عن الإسكان العادل ومكافحة التحيز بجميع أشكاله."

كما وجهت الحاكمة Hochul (هوكون) بإضاءة المعالم البارزة في جميع أنحاء الولاية باللون الأزرق مساء اليوم، الثلاثاء 7 أبريل/ نيسان، للاحتفال بشهر الإسكان العادل والذكرى السنوية الثامنة والخمسين لقانون الإسكان العادل الفيدرالي التاريخي، الذي دخل حيز التنفيذ في 11 أبريل/ نيسان 1968 والذي يحظر ممارسات الإسكان التمييزية ويلزم المناطق في جميع أنحاء البلاد بتعزيز الإسكان العادل.

سيتم إضاءة المعالم التالية:

- مركز التجارة العالمي 1 (One World Trade Center)
- جسر الحاكم ماريو م. كومو (Governor Mario M. Cuomo Bridge)

- جسر كوسيو سكو (Kosciuszko Bridge)
- مبنى هـ. كارل ماكول في (SUNY)
- مبنى التعليم في الولاية (State Education Building)
- مبنى مكتب الولاية ألفريد إي. سميث (Alfred E. Smith State Office Building)
- إمباير ستيت بلازا (Empire State Plaza)
- أرض المعارض الحكومية - البوابة الرئيسية ومركز المعارض
- نياجارا فولز
- جسر "فرانكلين دي روزفلت" ميد-هدسون
- المحطة المركزية الكبرى - جسر ساحة بيرشينغ
- بوابة مطار ألباني الدولي
- MTA LIRR - بوابة الطرف الشرقي في محطة بنسلفانيا
- جسر فيربورت على قناة إيربي
- قاعة قطار موينيهان (Moynihan Train Hall)
- شركة تشغيل روزفلت آيلاند

قالت المحامية **Denise M. Miranda** (دينيس م. ميراندا) مفوضة قسم حقوق الإنسان في ولاية نيويورك، "يستحق كل مواطن في نيويورك فرصة متساوية لتأمين منزل آمن وكريم. في قسم حقوق الإنسان، نحن ملتزمون التزاماً عميقاً بحماية المستأجرين الحاليين أو المحتملين وأصحاب المنازل من التمييز، وتنقيف الجمهور بشأن حقوقهم ومسؤولياتهم بموجب قانون حقوق الإنسان، ومحاسبة مرتكبي التمييز. نحن ممتنون للحاكمة Hochul (هوكول) لقيادتها ولوكالة تجديد المنازل والمجتمعات (Homes and Community Renewal, HCR) على شراكتها المستمرة، وأنا فخور بعمل وحدة التحقيقات الإسكانية، ووحدة الملاحقات القضائية (Prosecutions Unit) ووحدة التقاضي الإسكاني (Housing Litigation Unit) ووحدة العمل التي تبادر بها الإدارة (Division Initiated Action Unit) - وكلها تلعب دوراً رئيسياً في حماية سكان نيويورك من التمييز في الإسكان."

قالت **RuthAnne Visnauskas** (روث آن فيسناوسكاس)، مفوضة تجديد المنازل والمجتمعات في ولاية نيويورك، "لا ينبغي أبداً أن يكون الإسكان محدوداً بالتمييز، بل يجب أن يتسم بالفرصة والاختيار والمساواة. يعمل مكتبنا للإسكان العادل والمنصف (Office of Fair and Equitable Housing) على ضمان حصول كل سكان نيويورك على فرص متساوية لاستئجار أو شراء منزل في أحياء نابضة بالحياة. شكرًا للحاكمة Hochul (هوكول) على مساعدتها في بناء مجتمعات تدعم السكن العادل والتنقل الاقتصادي."

يُظهر إعلان اليوم التأثير المستمر لاستثمارات الحاكمة Hochul (هوكول) التاريخية في قسم حقوق الإنسان. منذ توليها منصبها، ضاعفت الحاكمة Hochul (هوكول) تمويل القسم أكثر من مرتين - مما سمح للقسم، تحت قيادة المفوضة Denise Miranda (دينيس ميراندا)، بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الحاسمة والمستمرة التي تركز على تحسين العمليات وجعل عملية الإبلاغ عن التمييز تعمل بشكل أفضل لكل سكان نيويورك.

تم تنفيذ العديد من هذه الإصلاحات لأول مرة داخل وحدة التحقيقات السكنية التابعة للقسم، ويظهر الأداء الأخير للوحدة أن هذه الجهود تؤدي ثمارها. منذ أن تولت الحاكمة Hochul (هوكول) منصبها في عام 2021، تضاعف معدل إغلاق القضايا السنوي لوحدة التحقيقات الصحية أكثر من ثلاث مرات من 333 في عام 2021 إلى 1020 في عام 2025. وخلال نفس الفترة، حصلت وحدة الإسكان على أكثر من خمسة أضعاف مبلغ التعويض المالي السنوي لسكان نيويورك الذين يواجهون التمييز في السكن، حيث ارتفع المبلغ من 172,214 دولار في عام 2021 إلى 939,557 دولار في عام 2025.

قالت المحامية **Chelsea L. John** (تشيلسي إل جون)، نائبة مفوض الإسكان العادل في قسم حقوق الإنسان في ولاية نيويورك، "لقد أظهرت الحاكمة Hochul (هوكول) وقسم حقوق الإنسان بولاية نيويورك التزامهما بضمان وجود وكالة تابعة للولاية لسكان نيويورك تسعى لتحقيق العدالة الحقيقية في النضال من أجل الإسكان العادل. ويعكس الأشخاص الذين يقومون بالعمل على أرض الواقع هذا الالتزام. تشارك وحدة التحقيقات السكنية المتخصصة التابعة للقسم، والمدعون العامون،

ووحدة التقاضي السكني في تحقيقات أكثر قوة وإنصافاً، وتقاضي دعاوى التمييز السكني، وتعمل على خدمة سكان نيويورك بشكل أكثر كفاءة مع محاسبة المخالفين."

تتضمن أمثلة شكاوى التمييز في السكن التي حسمتها الشعبة في العام الماضي ما يلي:

- منح **تسوية بمبلغ 40,000 دولار** في قضية تتعلق بمنظمة إسكان عادل غير ربحية رفعت شكوى ضد شركة وساطة تزعم أن وكلائها مارسوا التمييز ضد العديد من المستأجرين المحتملين الذين خططوا لدفع إيجارهم باستخدام إعانات الإيجار. إضافة إلى مبلغ التسوية البالغ 40,000 دولار، وافق المدعى عليه في هذه القضية أيضاً على تقديم خدمات الوساطة لعدد من عملاء المشتكى لمساعدتهم في البحث عن مساكن وتأمينها مجاناً. كما وافق مزود الإسكان المستجيب على اعتماد سياسة مناهضة للتمييز، واستكمال التدريب على الإسكان العادل، وتحديث موقعه الإلكتروني ليعكس قبول المستأجرين الذين لديهم جميع مصادر الدخل القانونية.
  - تسوية في قضية تتعلق بادعاءات المعاملة غير المتكافئة وتوجيه المشتريين المحتملين على أساس العرق. دفع المدعى عليهم 8,000 دولار كتعويضات، ووافقوا على تحديث جميع إعلاناتهم وموادهم الترويجية بشعارات تكافؤ فرص السكن، وحضور دورات تدريبية حول السكن العادل، وعرض ملصق مكافحة التمييز الخاص بالقسم، واعتماد سياسة لمكافحة التمييز، والخضوع لمراقبة القسم لمدة عام واحد.
  - **غرامة قدرها 55,000 دولار** في قضية تمييز سكني ضد مالكي ومديري ووكلاء مبنى سكني في جامايكا، كوينز. قدمت الشعبة شكوى بعد ورود تقارير تفيد بأن مقدمي خدمات الإسكان قاموا بوضع لافتة في ردهة المبنى الخاص بهم تشجع الناس على الإبلاغ عن الآخرين إلى إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية ( U.S. Immigration and Customs Enforcement) بناءً على الأصل القومي للفرد فقط. إضافة إلى دفع غرامة قدرها 55,000 دولار، وافق المدعى عليهم، كجزء من تسوية القضية، على عرض ملصق الإسكان العادل الخاص بالقسم في منطقة مشتركة داخل المبنى، وتنفيذ سياسة إسكان عادل مكتوبة، وإزالة الأسئلة من سياسة التأجير الخاصة بهم المتعلقة بالأصل القومي لمقدم الطلب و/أو المستأجر، والمشاركة في برنامج تدريبي للإسكان العادل.
  - **غرامة ضد شركة إدارة عقارات** ووكلاء في قضية نشأت بعد أن قدم شخص يستخدم كرسيًا متحركًا شكوى ضد المدعى عليهم زاعمًا أنهم فشلوا في توفير التسهيلات للأفراد ذوي الإعاقة. توصل الطرفان إلى تسوية في هذه الشكوى الأصلية، لكن القسم قدم لاحقًا شكوى جديدة يزعم فيها أن الشركة فشلت في إثبات امتثالها لشروط اتفاقية التسوية الأصلية. في التسوية الجديدة مع القسم، وافقت الشركة على دفع غرامة قدرها 20,000 دولار، واعتماد سياسات جديدة لحماية المستأجرين ذوي الإعاقة، وإكمال التدريب لمنع الانتهاكات المستقبلية.
- إضافة إلى هذه القضايا، قامت الشعبة بتسوية مجموعة متنوعة من القضايا التي أسفرت عن مزيد من الإغاثة للمشتكين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التنازل عن رسوم الصيانة المتأخرة والمستحقات؛ ومواقف السيارات المخصصة لذوي الإعاقة؛ وتركيب منحدر لشخص يستخدم كرسيًا متحركًا؛ وشقق جديدة، أو عمليات نقل الشقق أو تجديد عقود الإيجار؛ وخصومات الإيجار؛ والقدرة على إنهاء عقود الإيجار مبكرًا دون غرامة.

إن تقديم شكوى إلى القسم لا يضمن الحصول على تعويض مالي أو أي سبيل انتصاف آخر. يتم التحقيق في جميع الشكاوى بناءً على ظروفها الفردية، ويتم الحصول على التعويضات من خلال عملية تقديم الشكاوى الخاصة بالوكالة.

### مؤتمر شهر الإسكان العادل

في إطار شهر الإسكان العادل، سنتضيف شعبة حقوق الإنسان ( Opening Doors & Unlocking Opportunities)، يوم الثلاثاء الموافق 28 أبريل/ نيسان، في جامعة فوردهام في برونكس. سيجتمع هذا المؤتمر الذي يستمر ليوم كامل المهنيين العاملين في مجالات الإسكان والقانون والأوساط الأكاديمية والعقارات والحكومة للتعرف على التحديات الحالية التي تؤثر على الإسكان العادل في جميع أنحاء ولاية نيويورك ومعالجتها. سيتضمن البرنامج حلقات نقاش وورش عمل وفرصاً للتواصل والتعاون. الأماكن المتاحة للحضور الشخصي محدودة، كما تتوفر خدمة الحضور الافتراضي. يمكن للأطراف المهتمة **معرفة المزيد والتسجيل للحضور من خلال زيارة صفحة الويب الخاصة بالمؤتمر.**

### سجل من النضال من أجل سكن عادل وبأسعار معقولة

منذ توليها منصبها، ناضلت الحاكمة Hochul (هوكول) باستمرار ليس فقط لجعل السكن ميسور التكلفة لجميع سكان نيويورك، ولكن أيضاً لتعزيز قوانين وسياسات الإسكان العادل في كل ركن من أركان الولاية.

